كل انسان ضاحك اهـ اي و في الكبرى وكل ضاحك جسم ثم قال والحاصل ان
المراد من الموضوع افراده معتبراً كل فرد فرد بخصوصه اهـ وقد اشار بهذا
التعليل الى ان الاوسط لا بد يكون متناهيا للاصغر كما في كل انسان ناطق
وكل ناطق جسم وكما في كل انسان حيوان وكل حيوان جسم او عارضا له كما في
كل انسان ضاحك وكل ضاحك جسم وكما في العالم متغير وكل متغير حادث
بل لو كان الخ اضراب انتقالي وقوله من الاخص اي من الاصغر نحو
بعض الحيوان الخ قال في الكبير فافراد هذا البعض مندرجة كلها فرد منها
في الانسان اهـ اي مع كون الانسان اخص لصدق بعض الحيوان بنطق
المنظور هنا عن خصوص البعض الانساني بغير الانسان اهـ واقول هذا
مبني على ان الاصح بعض الحيوان ومقتضى الاصطلاح انه الحيوان وان بعض
سور وح لا يظهر الاندراج فتدبر   هذا في الاقتراني اي ما ذكر من
الاندراج ظاهر في الاقتراني   واما الاستثنائي الخ حاصله ان الاندراج
المذكور متحقق في الاستثنائي ايضا وبلد بالاقتراني وبيان الاندراج
في الاقتراني انما احتيج اليه ليتعدى حكم الاكبر للاصغر بواسطة الاوسط
وهذا القدر مستغني عنه في الاستثنائي لان انتاجه لوجه اخر وهو انه
يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه ومن رفع اللازم رفع ملزومه
مضمون التالي الخ هذا اذا كان الغرض استثناء عين المقدم بنتج
عين التالي وقوله او مضمون المقدم الخ هذا اذا كان الغرض استثناء نقيض
التالي لينتج المقدم افاده في الكبير   هذا حاصل الخ اسم الاشارة راجع الى
ما تقدم من تاويل كلام بتقدير المضافات ومن بيان الاندراج في الاستثنائي عليها
تقديره عبارة الكبير   وعلى هذا اي التاويل اول به كلام المص من تاويل تقدير
المضافات يحمل كلام ابن سينا ويحمل المحمل هنا قوله التفطن للاندراج الصغرى
تحت الكبرى وقوله فردا من افراد الكلية فيقدر في العبارة المضافات الاربع وقوله
اي للاندراج افراد الصغرى تحت مفهوم اوسط الكبرى ويقدر في
العبارة الثانية ايضا فافراد الحيوان اي فرد من افراد مفهوم اوسط الكلية
اي القضية الكلية هي الكبرى وانما ذكرها بعينها لارتباط بعضها ببعض
وانما قدمنا انه لا بد من العلوم الثلاثة   كما اذا ادعيت الخ توضيح

لما ادعاه بتطبيقه على مثاله   عاقر اي لا تلد   ليلزم اي من يحكم على الطلي
الحكم على الفرد الذي البغلة المشار اليها وهو تعليل لقوله تتفطن الخ
ذكره اي من اشتراط علم ثالث   في الحكومة اي ذي الحكومة   وما
العلم بان هذا الخ اي فالعلم بان هذا ترتيب منتج يكفي وقد قاد كلام ابن
التلمسا في انه لا بد من العلم بان هذا ترتيب منتج وان هذا العلم يتضمن
العلم بالاندراج وهذا المعنى ليس في كلام ابن سينا   عن ذلك اي
العلم بالاندراج وقوله عند ذكر المقدمتين اي باستحضارهما ولو قوله
على هذا الوجه اي العلم بان هذا ترتيب منتج   وعبارته اي البيضاوي
واقول الغرض من نقل عبارته هنا ان الاول فيما يرد ما ذكره ابن التلمسا في
من تضمن العلم بان هذا ترتيب منتج للعلم بالاندراج حيث لم يك
البيضاوي مع ما اشترطه العلم بالاندراج استغنا عنه باشتراط ملاحظة
الترتيب انما في الاشارة الى اشتراط امر اخر وهو ملاحظة النسبة العارضة
للمقدمتين وبما قررناه في هذه القولة والتي قبلها تبين خلل ما قيل هنا
ولا اشتباه في بالصواب في نفس الامر كلاهما في ان هذا الاشتباه صواب
في ظننا فلا اعتراض   لا ثم اي في حصول النتيجة كما هو مقتضى السياق
تلي وقوله والهيئة اي الصورة الحاصلة من ترتيبها اي تقديم صغرى
على كبراها ومن كون الاكبر محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى وكلامه
فتطلق الهيئة على الترتيب عطف كل على جزء في قوله الهادي تغلبن
المذكور على الموقف اقول يرد عليه ان مولانا الهيئة فلا يتوقف على حصول
ملاحظة حصول النتيجة بل جلا انتاج القياس لها او خفاءه لكون
الاكبر محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى او بالعكس فلا يظهر
اشتراط ذلك في نفس حصولها الا ان يقال المراد حصولها على وجه مخصوص
من جلا انتاج القياس لها او خفائه فتامل   دال اي وان لم يلاحظ
ما ذكر وقوله لما تفاوتت الخ اصل فيه ان جواب ان الشرطية لا يصير
باللام وان هذا اقتصار منه على ما يترتب بعض ما يترتب على عدم
ملاحظة الترتيب والهيئة اذ منه عدم حصول النتيجة المترتب على عدم
ملاحظة الترتيب على اذ في ترتب عدم نفس تفاوت الاشكال في جلا

Copyright © King Saud University